مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

38

احتجاجات تشرين الأول (أكتوبر) 2019 وملامح العملية السياسية في العراق

حارث رسمي الهيتي

احتجاجات تشرين الأول (أكتوبر) 2019 وملامح العملية السياسية في العراق

حارث رسمي الهيتي

آب (اغسطس) 2025

38

احتجاجات تشرين الاول (اكتوبر) 2019
وملامح العملية السياسية في العراق

حارث رسمي الهيتي

الطبعة الأولى2025 م
القياس: 14.5×21
عدد الصفحات: 71
رقم الإيداع: () لسنة 2025
ISBN:
نشر وتوزيع
مركز الرافدين للحوارRCD

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق - النجف الأشرف
حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب. 252

المحتويات

الموضوع	الصفحة
اولا: المقدمة	9
ثانياً: مفاهيم أساسية	13
ثالثاً: السياق التاريخي	20
رابعاً: تأثير الاحتجاجات في العملية السياسية	35
خامساً: مستقبل العملية السياسية بعد احتجاجات تشرين الاول (اكتوبر) 2019	42
سادساً: خلاصات	45

احتجاجات تشرين الأول (أكتوبر) 2019 وملامح العملية السياسية في العراق

حارث رسمي الهيتي

آب (اغسطس) 2025

أولاً: المقدمة

1. التعريف بالموضوع:

مر العراق ومنذ لحظة الاطاحة بنظامهِ الديكتاتوري السابق نتيجة الغزو الامريكي في نيسان (ابريل) 2003 بمحطاتٍ لم تكن سهلةً بالمرة، ولا نُجانب الحقيقة إن قلنا انها كانت احداثاً عصيبة وعاصفة. فمن تأسيس مجلس الحكم والجمعية الوطنية، ومرحلة كتابة الدستور وما رافقها من صراعات واجواء متشنجة القت بظلالها على جملة ما تضمنه الدستور لاحقاً، مروراً بعدها بسنواتِ من الاقتتال الطائفي وسيطرة المجاميع المسلحة على الشارع، واحتجاجات شباط (فبراير) 2011 وتبعها اعتصامات المحافظات "السنية" 2012-2013 وسقوط تلك المحافظات لاحقاً بيد عصابات داعش الاجرامية، وموجة الاحتجاجات في 2015، وأخيراً احتجاجات تشرين الأول (اكتوبر) 2019. باعتبارها واحدة من المراحل او اللحظات المفصلية. لم يتوفر للنظام السياسي وقت لالتقاط الانفاس، وهنا لا نقول ان لحظات التأزم تلك كانت بمعزل عن أفعال النظام ذاته، بل هي لحظات تأزم أفرزها النظام - والظروف التي رافقت تشكّله - بطريقةٍ أو بأخرى.

يمثل تجمع المئات من المحتجين في ساحة التحرير في 1 تشرين (اكتوبر) 2019 دخول العراق في لحظةٍ مفصليةٍ جديدة وشديدة الحساسية من تاريخ نظامه السياسي، وهي لحظة أرادها المحتجون عراقيةً خالصة، تريد وطناً للجميع، ودفعت الكثير من الظروف الذاتية والموضوعية الى غير ذلك. هذه الجموع التي

تجمّعت في مناطق من بغداد وامتدت لتشمل أغلب مناطق العاصمة، واتجهت نحو ساحة التحرير في قلب العاصمة بغداد التي تعد الشاهد على عديد من الاحتجاجات السابقة التي لم تجد من يصغي لها ويدرسها، وقفت وهي مجردة هذه المرة من أي دافع سياسي أو خلفية أيديولوجية محرّكة، أو حتى بعداً دينياً دافعاً، أو وجوهاً كانت معروفة في وسط المحتجين العراقيين، لا سيما إذا ما لاحظنا أن الفئة العمرية المحركة لهذا الفعل الاحتجاجي هذه المرة تتراوح بين (15-30) سنة، وهو خلاف ما كنا قد لمسناه في موجات الاحتجاج السابقة. كما إنها لم تطرح شعارات أو مطالب فئوية من تلك الدالة على الخلفية (الدينية – الطائفية - الاجتماعية) لغالبية جمهور الاحتجاج العراقي. إذن نحن هذه المرة أمام جيل لم يعرف ديكتاتورية صدام ووحشية نظامه، لا حروبه العبثية التي أحرقت اليابس والأخضر ولا الحصار الذي نخر المجتمع العراقي بحجة اضعاف نظام صدام حسين، إننا أمام جيل تأثر بالعالم من حوله بعد الانفتاح الذي احدثه الانترنيت.

شهد هذا الجيل الاقتتال الطائفي، واحتلال ثلث البلد من قبل تنظيمات داعش الارهابية التي ساعد على وجودها الفساد المستشري بأنواع ودوّامات لا تنتهي من النزاعات الاثنية والطائفية، وفوق كل هذا، يُطلب منه في كل مرة أن يقف في طوابير الانتخابات لإنجاح ما يطلق عليه تبجحاً "العرس الانتخابي" الذي عطّل قادة النظام السياسي كل امكانياتها وأبقوا على الجزء الصغير منها، الجزء الذي يمرون بواسطته الى سدة

الحكم. رغم جدلية الانتخابات في بلدنا فإنها الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية على حد قول صموئيل هنتغتون[1]. وبالتالي لم يتوقف هذا الجيل أمام المقارنة المعروفة بأيهما أفضل (ذلك النظام أم هذا)، جيل كان يعتقد بأن الاجابة عن سؤال ملغّم مثل هذا سوف لن تقدم له خدماته وحقوقه التي يطلبها.

مع كل هذا، أبقى نظام ما بعد 2003 على الريع النفطي الذي سيخلصه من ضرورة الرجوع الى الشعب (ثمة مصالح واجندات خارجية كانت تدعم مثل هذا التوجه). لقد تم توظيف ذلك ليس جهلاً، بل ايماناً بقدرة ذلك الريع على خلق جيوش من المؤيدين والانصار لهذا النظام في محاولة لبناء نوع من العلاقة الزبائنية، إذ يجري تحريكهم في كل مرة يتهدد نفوذ أقطاب العملية السياسية، وبالتأكيد يشكل هؤلاء المؤيدون القاعدة التصويتية لهولاء الأقطاب ليحصلوا على الشرعية عبر الانتخابات.

الأخطر من كل ما تقدم هو ان الاعتماد المفرط على عوائد النفط قد أسهم في عدم توسع الحياة الاقتصادية والثقافية بعد عام 2003، وهذه الأخيرة تساهم بشكل مباشر في تعجيل حركة الاستيعاب والاندماج القومي[2]، كونه يخلق فرص التقرب من نموذج الحياة الواحدة لدى مختلف الجماعات، وبهذا يكون

---

[1] صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين، ترجمة د. عبد الوهاب علوب، (دار سعاد الصباح، الكويت)، ص 255.

[2] برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، ط 3، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت)، ص 34.

الأمر وكأنه محاولة لتأبيد الانقسام الطائفي والعرقي للمجتمع، او ربما يصبح ذلك الانقسام نتيجة طبيعة لما حدث ويحدث من أخطاء منذ سقوط النظام البعثي في عام 2003. وبهذه الكيفية سندخل في مرحلة أضعاف قدرة الدولة حسب تيري لين كارل[1] والتي ستحقق بعد أن "يدمن مسؤولي الدولة حين يواجهون ضغوطاً متزاحمة على إحلال الانفاق العام تصاعدياً محل فن إدارة الدولة".

حدثت "لحظة احتجاجات تشرين" بعد مرور ما يقارب السبعة عشر عاماً على سقوط النظام البعثي البائد. وفي الوقت الذي جرت فيه محاولات بناء نظام جديد على انقاض ذلك النظام البائد، لم يفكر القائمون على النظام الجديد بالتحولات الكبيرة التي خضع لها المجتمع العراقي على أكثر من صعيد لاسيما الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حتى حصول الموجة الأولى للاحتجاجات في 1 من تشرين الأول (أكتوبر) 2019، والثانية في 25 من الشهر ذاته، حيث مثلت هذه الاحتجاجات الذروة التي وصل إليها الحال في العراق يومذاك، فبين قديم غير منتج وعاجز عن القيام بما يتوجب عليه، وبين جديد يحاول أن يولد أو أن يجد لنفسه مكاناً في هذا النظام. إن هذا الجديد قدم الآلاف هذه المرة كضحايا بين قتيلٍ ومعاقٍ ومغيّب، وتبين له فيما بعد أنه أخفق في تحقيق ما كان يصبو اليه.

---

[1] تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية.. تأملات في مقارنة الوفرة، ترجمة: عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية، (بغداد-اربيل- بيروت، 2008)، ص 42

2. أهمية هذه الورقة:

لا تسعى هذه الورقة الاستغراق في تقديم شرح مفصّل للعملية السياسية في عراق ما بعد 2003 يصل بها حد الاسهاب، بل تسلّط الضوء على أبرز محطاتها، ولا تتوقف عند التوصيفات التي انطلقت على ما جرى في تشرين الأول (أكتوبر) 2019 كثيراً، رغم ما أُطلق عليها (ثورة، حراك، انتفاضة، احتجاج، مظاهرات). كما أنها لن تبدأ وتنتهي بها فقط، بل تسعى ما تمكنت وسمحت لها محدداتها الشكّلية لتوضيح أسباب الاحتجاج بنسخته الأخيرة، عبر إعادة قراءة ما سبقها من أحوال، مروراً بها، وستواصل البحث عن مآلاتها وما احدثته في الحياة السياسية في العراق. بعبارة أخرى: هي محاولة لرصد العلاقة بين العملية السياسية والاحتجاجات، وتأثير الأخيرة في المشهد السياسي.

تأسيساً على ذلك، نأمل أن تسهم هذه الورقة بتقديم اشارات سريعة ومكثّفة لمن ينوي قراءة الاحتجاج في العراق مستقبلاً، وعلاقته بالعملية السياسية وملامحها والتغيرات التي طرأت عليها. وقد تصل مجموع تلك الاوراق التي تناقش هذا الحدث وارتداداته الى سردٍ يقترب من الحقيقة، أو يدور حولها.

ثانياً: مفاهيم أساسية

1. العملية السياسية في العراق بعد 2003:

يصعب مغادرة مشهد الآلية العسكرية وهي تسحب تمثال رأس النظام العراقي السابق في ساحة الفردوس لإسقاطه عن قاعدته، تبرز هذه الصورة في ذهن من يحاول الكتابة عن العراق

بأحواله وأهواله، حيث يعتبر هذا التمثال (علامة ايقونية) لزعيمه، وسقوطه كان بمثابة كناية عن سقوط النظام السياسي والدولة[1]. وتشير هذه اللقطة في واحدة من مدلولاتها الى دور العامل الخارجي الحاضر دائماً في رسم وتصوّر العراق في لحظةٍ متأزمة معينة. وعقب سقوطه السريع، تم انشاء نظام سياسي بديلاً عن ديكتاتورية صدام حسين، ادعى القائمون عليه بأنه ديمقراطياً (بدلالة الانتخابات) يقوم على أساس التعددية السياسية والتمثيل المكوناتي، إلا انه واقعاً نظام حكم قائم على التقسيمات الطائفية، وتوزيع مواقع صناعة القرار بين مكوناته الطائفية (سنة وشيعة) والقومية (العرب والاكراد والتركمان). حيث لم يؤخذ بعين الاعتبار لا من قبل الامريكان ولا المعارضة العراقية القادمة من الخارج الا أربعة عوامل عند تشكيل مجلس الحكم بحسب يجادل فالح عبد الجبار، (الدين والانتماء الطائفي والاثني وتمثيل اهل الداخل والخارج)، بينما غفلوا عن ثلاثة عوامل اضافية مهمة تتمثل (بالتوجه الايديولوجي والانتماء التقليدي او الحداثوي، والتمثيل على المستوى الوطني /والمحافظات)[2].

لما ورد أعلاه أسبابه الذاتية ايضاً، حيث يخلو الداخل العراقي لحظة سقوط نظام صدام حسين من الحياة الحزبية والسياسية

---

[1] حيدر سعيد، سياسية الرمز: عن نهاية ثقافة الدولة الوطنية في العراق، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009)، ص 10

[2] فالح عبد الجبار، كتاب اللادولة، ترجمة: حسني زينة، تحرير ومراجعة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، (منشورات الجامعة الامريكية في بغداد، بيروت، 2021)، ص 91

والمدنية، فبعد انفراط عقد "الجبهة الوطنية" بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وبعد مجيء صدام حسين وقفزته السريعة الى الخط الأول وسيطرته على كافة مفاصل الحزب والدولة، لم يبق في العراق عمل سياسي بمعناه التقليدي، وتحوّل العراق الى دولة الحزب الواحد. ومن ثم فإن النظام السياسي الجديد، الذي ولد عام 2003 ورث عراقاً خالياً من المجتمع المدني بصورته النمطية (أحزاب سياسية – جمعيات - نقابات) فضلاً عن التنظيمات غير الحكومية. وبهذا بقت الهويات المركزية، وهي هويات متوارثة في الغالب، هي الشكل الرئيس لتحديد هوية المواطن العراقي ويافطة عريضة للعمل السياسي تحتها، فمرةً ينظر للفرد كونه من هذه القومية أو تلك، ومرةً من زاوية انتمائه الديني/الطائفي وأخرى من حيث هو ابن هذه القبيلة أو تلك. وواحدة من تفسيرات اعتماد السلطة على الهويات المركزية هو عجزها عن إدماج كل هذه الجماعات التي يزخر بها العراق وتوفير آليات ووسائل من شأنها خلق مجتمع مواطنين قائم على أساس هوية/سردية جديدة تكون قادرة على أن تجعل من تخلي المواطنين عن هوياتهم الفرعية أمراً سهلاً. وهذا لا يعني بالضرورة التخلي او الانسلاخ وهجرة هذه المتوارثات؛ فنحن نبقي على جزءٍ منها مهما حاولنا الابتعاد، المقصود هو القدرة على المشاركة في الفضاء العام دون الاستناد إلى هذه الهويات[1]. من المهم الاشارة الى أن صناعة

[1] مجموعة مؤلفين، الدراسات الاجتماعية في العراق: منظورات في حقوق الانسان والعنف، (جمعية الامل العراقية، تشرين الثاني 2022)، ص 203

الهوية السياسية الوطنية، بحسب الدكتور علي عباس مراد، لا تشترط إلغاء واقع الهويات المتعددة والمتنوعة في تلك الدولة، كما أنها لا تستلزم الغاء التمييز بين تلك الهويات من جهة وبين الهوية الوطنية العامة من جهة ثانية، بل ان صناعة تلك الهوية الوطنية تؤسس للاعتراف بوجود الهويات المجتمعية الفرعية، وتضمن حقوقها وحريتها دون قيد أو اقصاء[1].

بقي هذا النظام السياسي يعاني كل مرة من احتدام النقاش حوله، ويقف أمام سرديتين تعبر عن تلك اللحظة، لحظة سقوط صدام ونظامه وانبثاق النظام الجديد، سرديةً ترى ان ما حصل هو تحرير للبلاد من أعتى ديكتاتورية عرفتها البشرية، وهذا يفترض الدفاع حتى عن أخطاء النظام الجديد، تقابلها سردية أخرى تقول بأنها لحظة احتلال وحشي كان قاسياً على العراقيين أكثر من قسوته على رأس النظام، وساهم في إدخال البلاد بدواماتٍ من العنف وعدم الاستقرار، وهو بذلك يتناسى تلك الجرائم والويلات التي اقترفها نظام البعث أثناء سنين حكمه للبلاد. في السردية الاولى سيحضر الخوف والموت واحواض التيزاب والسلاح الكيمياوي وحالات الاختفاء والمقابر الجماعية والحروب ونظام يقوم على سيطرة الحزب الواحدة/العائلة الواحدة، وفي الثانية ستحضر الدبابات والاغتيالات وسنوات من الاقتتال الداخلي وصور التعذيب في السجون والقتل على الهوية ونظام اساسه الهويات الطائفية والقومية. هذه الدولة التي كانت

[1] علي عباس مراد، مشكلات إعادة بناء الدولة في البلدان العربية: حالة العراق 2003-2015، (دار ومكتبة قناديل، بغداد، 2016)، ص 77

قد اكملت عقدها الثامن يوم سقط نظام الديكتاتور صدام حسين، وجد مواطنوها أنفسهم أمام لحظة معبأة بتناقض كبير وغير منطقي، إذ أصبحوا أمام أمرين: فإما أن يقبلوا بالاحتلال ودباباته وشركاته الأمنية وما فتحته من خراب ومستقبل غير واضح المعالم، أو نظام دكتاتوري رهيب يحسب الانفاس عليهم ويتفحصها خشيةً على سلطته. ولكل امر حامله الاجتماعي وخلفياته وأسبابه في تبنّيه.

2. **الاحتجاجات وسياقها في العراق بعد عام 2003.**

يبدو أن ولادة الحركة الاجتماعية في العراق بدأت عقب انهيار نظام صدام حسين بوقتٍ قصير، وهذا الموضوع بحاجة الى بحثٍ وتنقيب لا نريد الخوض في تفاصيله هنا، والمقصود بالحركات الاجتماعية هنا هي كل "تلك الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الاوضاع او السياسات او الهياكل القائمة لتكون أكثر اقتراباً من القيم التي تؤمن بها الحركة"[1]. وهي بالمحصلة حركة مستقلة، غير حزبية يَعي أفرادها ان لهم مصالح عامة ومتشابهة مقنعة بالنسبة لهم لا تنطلق من مصالح ذاتية كما أنها لا تغادرها بالمطلق.

في هذا الصدد، يُشير الدكتور فالح عبد الجبار الى الحركات الاجتماعية بأنها "بالمقارنة مع الاحزاب السياسية تبدو كائناً جديداً، فهي لا تمتلك نسبياً بنية ثابتة أو قيادة مستقرة او قواعد انتماء او نزع عضوية، وتفتقر الى تنظيمات تابعة وخاضعة

[1] مجموعة مؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين- الجزائر- سورية- الاردن)، ط 2، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014)، ص 41.

لمركز محدد، أي ان التنظيم فيها محدود، على الاقل في البداية لكنها تشترك مع الاحزاب وجماعات الضغط في كونها تتجه الى تحقيق اهداف محددة"[1].

يمكن معرفة نشاط الحركة الاجتماعية في العراق من خلال تتبع مجموعة الاعمال التي قام بها افراد وجماعات من المجتمع العراقي للعمل على مصالحهم المشتركة، فنظموا العديد من التظاهرات والمسيرات والحملات والاعتصامات التي كانت تطالب بمجموعة من الخدمات وترفع شعارات تعبر عن ما يجول في خاطرهم، كانت قد شهدتها مناطق معينة في محافظات مختلفة، حتى وان كانت في بدايتها تحمل مطالبات فئوية وخدمية (كهرباء- ماء- أمن- فرص عمل- وحتى اقرار تشريعات خاصة في بعض الاحيان) وتحولت فيما بعد الى مطالبات عامة وطنية تناولت القضايا الكبرى (اصلاح النظام السياسي- ومحاربة الفساد- ومدنية الدولة- وحصر السلاح بيد الدولة).

يمكن أن نعدُّ تاريخ شباط (فبراير) 2011 بوصفه بداية الحراك الاحتجاجي العراقي، فهذا التاريخ يمثل تأثر الاحتجاج العراقي بـ "الربيع العربي" وقتذاك، إلا انه له طبيعته الوطنية الخالصة، ولم يتوقف منذ ذلك الحين، رغم حملات الترهيب التي قامت بها الحكومة آنذاك، إذ جرى التضييق على المواطنين في مرات عديدة بغية عدم وصولهم الى ساحة التحرير التي تمثل قلب الاحتجاج العراقي، واعلان فرض حظر التجوال وقطع

[1] فالح عبد الجبار، حركات الاحتجاج العراقي من سياسة الهوية الى سياسة القضايا، مركز الشرق الاوسط، (25 حزيران/ يونيو 2018)، ص 10

شوارع بغداد. قد تتفاوت فترات ارتفاعه الاحتجاج وهبوطه، وتختلف أشكاله وطرقه ورقعته الجغرافية، الا انه لم يَغِب عن المشهد منذ بدايته الحقيقية في عام 2011، حيث أعاد تقديم نفسه مرة اخرى في احتجاجات تموز (يوليو) 2015، وجرت المطالبة بـ (الخبز والحرية والدولة المدنية)، وهو الشعار الذي مثل رسالة بالغة الدقة والوضوح، إلا أن الاحزاب الماسكة بالسلطة لم تفهمه او ربما فضّلت عدم الانتباه لهذا الشعار. ويعني ذلك بشكل أو بآخر أن الناس بدأت تلاحظ التفاوت العميق والمتزايد في توزيع الثروة والدخل، وهذا يذكرنا كلمات لـ **كارل ماركس:** "مهما كان البيت صغيراً او كبيراً، فانه يحقق المتطلبات الاجتماعية لدار السكن ما دامت البيوت المجاورة له مساوية له في الحجم، ولكن ما أن يشيّد قصر الى جواره حتى يتقلص من بيت الى كوخ".

كان الشعار الذي قد تم تقديمه في احتجاجات عام 2015 باعتباره مطلباً لنسخة الاحتجاج هذه هو إصلاح النظام السياسي، واصطدم هذا المطلب المُلِح بعقبة عدم توافر نظامنا السياسي على المرونة الكافية التي من شأنها أن تساعد على إجراء عملية الاصلاح بهدوء وسلاسة. وهذه المرونة ممكن أن توفرها الدساتير باعتبارها عقداً مجتمعياً، علاوة على المؤسسات التشريعية التي يفترض أن تكون معبّرة عن تطلعات المجتمع. وليس بعيداً عن كل ذلك تبقى الانتخابات وسيلة أخرى لإجراء تحسينات على النظام السياسي إذا ما توفرت النية السليمة المؤمنة بدور الانتخابات على هذه الصورة ناهيك عن مرونة

الأحزاب الحاكمة وزعمائها والتي يجب أن تؤمن إن العصر الذي نعيشه لم يعد ممكناً فيه أن تحكم الجميع الى النهاية بمرويات وأطر عمل قديمة، ومغادرة عقلية إن جميع المشاكل من الممكن حلها بطريقة المال والزبائنية

عند ملاحظة الفاعلين في الاحتجاجات العراقية على طول خط اشتغالها في الشارع، فسنجد تبايناً ملموساً من ناحية الاعمار والانحدار الطبقي والخلفية الاجتماعية والثقافية في كل مرة. وهنالك تباين واضح أيضاً من حيث الشعارات المرفوعة، والتي لم تصل بمجملها الى حد المطالبة بإسقاط النظام، بل إصرار جمهور الاحتجاج على اصلاحه ليتوافق مع الطموحات والحقوق.

ثالثاً: السياق التاريخي

1. الوضع الداخلي قبل احتجاجات تشرين الأول (اكتوبر) 2019.

في الرابع والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر) من العام 2018 صوت مجلس النواب العراقي على المنهاج الحكومي المقدّم من قبل المكلّف برئاسة الحكومة العراقية الجديدة وقتذاك عادل عبد المهدي، ومنح المجلس ثقته لـ (14) من مجموع (22) وزيراً من الأسماء التي قدمها عبد المهدي، ورفض تمرير الـ (8) الآخرين بسبب الخلافات السياسية في حينها. جاءت هذه الحكومة بعد انتخابات لم تكن سلسة شأنها شأن سابقاتها، وشهدت خروقات كبيرة حسب ما اعلنت عنه المفوضية العليا لحقوق الانسان في

العراق[1]، حيث أشارت الى الاستخدام الكبير للمبالغ المالية في الدعاية الانتخابية واستخدام المباني الحكومية ومؤسسات الدولة والسيارات الحكومية ودور العبادة في عملية الدعاية الانتخابية، كما تم رصد حالات شراء لأصوات الناخبين وخاصة في مخيمات النزوح، وممارسة الضغوط على عدد من الناخبين (المنتسبين) بوزارة الدفاع بضرورة التصويت وتهديدهم بعدم استلام رواتبهم.

توافق عبد المهدي القادم الى قصر الحكومة بتوافق سياسي ضرب الدستور عرض الحائط، بين كتلة سائرون التي تمثل التيار الصدري والحاصلة على (54) مقعد، وكتلة الفتح بقيادة هادي العامري (48) مقعد، حيث لم يجر هذه المرة العودة الى الكتلة الأكبر وتعريفاتها وأحقيتها بتقديم مرشحها لشغل هذا المنصب، حيث المشكلة التي تتجدد قُبيل تشكيل كل حكومة. لقد تم التوافق على عبد المهدي، وتقف اسباب كثيرة خلف اختياره لتلك المرحلة، منها انه مرشح توافق حيث لم تتمكن واحدة من القائمتين الشيعيتين بتشكيل كتلة تمكّنها من تمرير مرشحها، كما فشلوا في تقديم مرشح يحظى بالقبول ويتمكن من اجتياز اختبار البرلمان، بعد ضياع فرص رئيس الوزراء وقتها حيدر العبادي من الحفاظ على منصبه وتجديده لولاية ثانية. فضلاً عن ذلك،

---

[1] تقرير عن مراقبة الانتخابات البرلمانية لعام 2018، المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق:

chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://ihchr.iq/upload/upfile/ar/55.pdf

هنالك عرفاً سياسياً قد عملت به الاحزاب السياسية الشيعية الكبيرة، المعنية بتقديم مرشحها لشغل منصب رئيس الوزراء، وهي انها تسعى في كل مرة على تقديم اسم لا يتوفر على كتلة نيابية كبيرة، أو قاعدة حزبية واسعة، تتبناه وتدافع عنه ويحسب عليها، وهذا يمكنها من عدم تحملها لمسؤولية اي تقصير متوقع حدوثه، وهو ما سنلاحظه حين تخلت اغلب الكتل والاحزاب السياسية الشيعية عن مرشحها (عادل عبد المهدي) لحظة تشرين وأحداثها. هذا العرف جرى تطبيقه ابتداءً بالسيد عبد المهدي، وسَيُعمل به بتقديمهم للسيد مصطفى الكاظمي وربما لاحقاً السيد محمد شياع السوداني.

في ظل الأجواء العامة حينها، داخلياً واقليماً، واجه عبد المهدي وحكومته تحديات كبيرة مثل كل مرة تُشكل فيها الحكومات العراقية، وتعهد بوضع حلول مناسبة لها ضمن منهاجه الحكومي الذي قدمه وصوّت عليه البرلمان، هذا المنهاج والذي تكوّن من (142) صفحة، وعد عبد المهدي بتحويله الى برنامج عمل لحكومته خلال (100) يوم، لكنه لم يتمكن من الايفاء بالتزاماته. فمثلاً كان لغياب الاستقرار السياسي للنظام في العراق أثراً يمكن رؤيته وتلمسه، وتوضّح ذلك بشكل لا يقبل الشك في حالة البحث عن الموقف إبان شدة التصريحات النارية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والجمهورية الاسلامية في إيران من جهة أخرى، وبقى الرأي يتأرجح بين موقف الحكومة الرسمي من خلال الخطابات والتصريحات المؤكدة على أهمية أبعاد العراق عن سياسة المحاور والتزامه الحياد في هذا الصراع –

وهو قرار ممتاز لو تمكنت الحكومة من تحقيقه والدفاع عنه-، وبين الواقع الذي يقول ان التدخل الواضح في الشأن العراقي الداخلي سيجعل من الصعب أن يذهب العراق بخيار حكومته الرسمي، كما وصرحت جماعات سياسية مقربة من إيران أنها ستقف مع الأخيرة ضد الولايات المتحدة في حال نشوب صراع من هذا القبيل[1].

على الصعيد المحلي، لم يجرِ الالتفات الى حجم الخطورة التي أعلن عنها السيد محمد الهنداوي المتحدث الرسمي لوزارة التخطيط يوم أعلن نتائج مسح وتقويم الفقر في العراق عام 2018؛ إذ أعلن بأن هناك 31% يعيشون في وضع سيء يقابلها أكثر من 5% ينفقون أكثر من ثلاثة ملايين شهرياً. هذا التفاوت المعيشي سيكون سبباً بما سيجري لاحقاً، وأشار التقرير ذاته الى أن معدل البطالة لمن يبلغ 15 عاماً وأكثر بلغت 13.8% (لاحقاً ستكون هذه الاعمار هي لولب الحراك الاحتجاجي والفاعل الجديد فيه هذه المرة)[2].

كانت الشعارات المطلبية والقطاعية التي يرفعها المحتجين إبان احتجاجات عام 2015-2016 حقة ودستورية باعتراف الجميع، بما فيه اعتراف "رجالات" النظام السياسي، ولم تتخط حدود المعقول، وهي شعارات كانت تنادي بتحسين

---

[1] حارث رسمي الهيتي، في الذكرى الاولى لانتفاضة 2019 (محاولة للفهم)، الحوار المتمدن، العدد 6760، (23 كانون الأول/ ديسمبر 2020).

[2] التخطيط تجري مسحا وتقويما للفقر في العراق لعام 2018، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية:

https://shrtlink.ai/xlx9

ظروف العيش وتحقيق العدالة الاجتماعية وايجاد فرص العمل وتوفير متطلبات العيش اليومي الملحة (كهرباء- ماء صالح للشرب.. الخ) إضافة الى الشعار الأبرز المتمثل بمحاربة الفساد، هذا الأخير الذي أسهم بنسبة كبيرة بعملية سقوط المحافظات العراقية بقبضة داعش الاجرامي. وفي قبال ذلك، كانت هناك آراء تطالب المحتجين بإعطاء الحكومة العراقية فرصة لأنها مشغولة بحربها مع التنظيم الإرهابي.

بعد الانتصار العراقي الملفت على تنظيم داعش الاجرامي، وتحرير المناطق المحتلة من قبله واستقرار الوضع نسبياً، عادت المطالب الى الواجهة من جديد، هذا الاستقرار الذي نشير إليه لم يتعد سوى الخلاص من داعش فقط، أما المشاكل اليومية والمطالب الجماهيرية المتعلقة بحياتهم اليومية فلم تشهد تغيراً قط. يفضلاً عن ذلك، كان العام 2019 كان زاخراً بالأحداث والتوترات والتي ساعدت بمجموعها لاحقاً الى وصول موجة الغضب والغليان الى ما شهدناه في تشرين الاول (اكتوبر)، ففي نيسان (أبريل) من العام ذاته، وقبل موسم الحصاد بأيام قليلة، شهد العراق أكبر موجة حرائق طالت مزارع الحنطة والشعير فيه، إذ طالت الحرائق ما يقارب من 53.000 دونم، بعد توقعات أطلقتها وزارة الزراعة العراقية من ان البلاد ستشهد ذلك العام اكتفاءً ذاتياً من المحصولين المذكورين لأول مرة منذ عقود. كما تعرضت مقار للحشد الشعبي الى قصف عنيف بطائرات امريكية خلال أشهر متفرقة، هذا القصف الذي استهدف مقرات في مناطق بلد وآمرلي والقائم وبغداد أوقع عدد كبير من الضحايا

في صفوف المقاتلين. وشكّل ردة فعل غاضبة مطالبة الحكومة العراقية باتخاذ موقف إزاء سيادتها على أراضيها والدفاع عن مقاتليها أمام هذه الانتهاكات.

2. الأحداث الرئيسية.

إن الحديث عن العفوية بمعناه المطلق عن احتجاجات 2019 موضوعة هذه الدراسة قد يخالف الواقع المفروض، لا سيما ذلك الواقع الذي يقدم صورة سطحية توحي بأن ثمة مؤامرة قد جرت، أو تخطيط خبيث دفع باتجاه تلك الاحداث، ويبتعد عن الرؤية الفلسفية للأمر. فهي – الاحتجاجات - عفوية من حيث التخطيط والدعوة والتحشيد، وحتى موعد انطلاقها على أقل تقدير، لكنها وبشكلها النهائي كانت معبئة بما يمكن اعتباره نتيجةً حتمية لتراكمات من الفشل والاحباط وغياب التمثيل وعدم سماع ما كان يريده الشباب، انطلاقاً من أن هذه الفئة شكّلت الغالبية العظمى من جمهور الاحتجاج.

لا أحد كان يتصوّر أن العُصي وخراطيم المياه الساخن التي انزلها رجال الأمن على رؤوس المتظاهرين من حملة الشهادات العليا في أيلول (سبتمبر) من العام 2019 أمام مبنى رئيس الحكومة وقتها ستؤدي بالعراق الى الوقوف محتجاً في واحدة من أكبر موجات التظاهر والاعتصام في تاريخه المعاصر، وهو يشاهد الصور ومقاطع الفيديو تظهر "استئساد" قوى الأمن العراقية بضرب بناته وابناءه ضرباً عنيفاً ومخزياً. في أثناء ذلك كانت الدعوات تغزو مواقع التواصل الاجتماعي بشكل متزايد للخروج بتظاهرة كبرى في الأول من تشرين الأول (اكتوبر)، هذه

الدعوات نظرت اليها الأحزاب السياسية العراقية – المشتركة بالحكومة آنذاك والمعارضة- نظرة ريبة وشك. وترجع أسباب ذلك الى أنها وللمرة الأولى لم تكن هي من تدعو اليها، عكس المرات السابقة التي كانت الدعوات تصدر من أحزاب (الشيوعي العراقي) وتيارات (التيار الصدري) وأسماء مدنية معروفة ولها وزنها في المجتمع العراقي، حيث تلك المسميات والتوصيفات هي القوى التقليدية التي تدعو للتظاهر في العراق. لاحقاً اندمجت هذه القوى مع حركة الاحتجاج الكبير وخاصة الشخصيات والأصوات المدنية والحزب الشيوعي العراقي وأفراده. واختلفت تلك المشاركات من مشاركة الى النهاية ومشاركة وقتية انقلبت لاحقاً على الاحتجاج بعد أن حاولت ان تجعله احتجاجاً وفق متبنياتها.

في اليوم الذي وقف المتظاهرين في ساحة التحرير في بغداد في الأول من تشرين الاول (اكتوبر) 2019 تلاقت عناوينهم المختلفة، فعلى سبيل المثال، كان هنالك أطباء يتظاهرون يحملون مطالبهم الخاصة، وجنود قد تم فصلهم من الخدمة، وبُسطاء اصدرت الحكومة العراقية قرارها قبل ايام بإزالة عرباتهم دون توفير بديل لهم يعينهم على كسب قوت يومهم، وحملة شهادات عليا تم الاعتداء عليهم بطريقة لا تليق بأي إنسان فضلاً عن مقامهم كنخبة المجتمع.

إن موجة الاحتجاجات في عام 2019 حرّكتها على ما يبدو رؤية كامنة في عقول المحتجين، وجراحات تراكمت كثيراً دون أن يلتفت اليها أحد، وهي ان النظام السياسي في العراق بات

غير قادرة على القيام بواجباتها. وقناعتهم بأنه من الصعب أن يحصلوا على حقوقهم ودورهم باستخدام الانتخابات كوسيلة لتغيير اوضاعهم وتحقيق طموحاتهم. خاصة بعد ان وصل الوضع الى ما يُعرف بـ "الانسداد السياسي"، وهذا يعني "بقاء المشهد السياسي مغلقاً على مجموعة من مكونات النظام فقط. فيرتبط الوصول الى ذلك المشهد الولاء للدوائر المحيطة بمجموعة السلطة وأصحاب القرار ويبقى مستقبل البلاد رهيناً بتوجهات هذه المجموعة التي تشكل جوهر النظام"[1]. كشفت موجة احتجاجات تشرين الأول (أكتوبر) 2019 عن ذروة السخط الشعبي تجاه الحكومة والنظام السياسي، وكشفت عمق الهوة بين الدولة (كجهاز اداري بيروقراطي) وبين الجماعة التي تمثلها (المجتمع). جوبهت الاحتجاجات بعنف مفرط، عنف تجاوز قطع الطرق واستخدام نقاط التفتيش للتضيق على المتظاهرين وقطع شبكة الانترنيت لأكثر من مرة، بل وصل الحد بالسلطة الى استخدام القوة المفرطة وغير الضرورية وفتحت النار مباشرةً نحو صدورهم منذ اليوم الأول. إن السؤال الأكثر الحاحاً ها هُنا هو: ما الداعي لكل هذا العنف، لماذا أرعبت جموع المتظاهرين نظامنا السياسي هذه المرة؟

اعترفت اللجنة الحكومية التي شكلها رئيس الوزراء حينها رئيس الوزراء عادل عبد المهدي بأن حصيلة اسبوع من التظاهر في بغداد كان كفيلاً بأن يوقع 149 مدنياً فضلاً عن 8 عسكريين،

[1] علي جواد وتوت، مستقبل النظام السياسي في العراق، مجلة الرواق، العدد 1، (مركز رواق بغداد للسياسات العامة، كانون الثاني 2020)، ص 17

وكشف التقرير ان قناصين كانوا قد استهدفوا المحتجين من فوق مبنى وسط بغداد، وأكدت اللجنة المذكورة أن 70% من الإصابات كانت في الرأس والصدر. إن الموجتين الاحتجاجيتان بدأت أولاهما في 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2019 وتوقفت بسبب الزيارة الأربعينية للإمام الحسين (ع) وثانيهما في 25 من الشهر ذاته. في المدة التي توسطت الموجتين، انتشرت خلالها مقاطع الفيديو للحظات قمع المحتجين وقنصهم في ساحات بغداد ومشاهد دماء بعضهم التي غطت الأرصفة. ولدت هذه المشاهد رغبة عارمة في مشاركة أوسع من قبل الناس وهذا ما حصل بالفعل، فالموجة الثانية شهدت مشاركة من قبل فئات وقطاعات لا علاقة لها بالشأن السياسي أو الاحتجاجات أو غيرها جعلهم يندفعون هذه المرة تحت خوف كبير من أن يكون مصيرهم كمصير هؤلاء في حال طالبوا بحقوقٍ لهم في يوم من الأيام.

3. الجهات التي شاركت في الاحتجاج.

يقول: عالم النفس الامريكي إبراهام ماسلو: "ان الافراد الذين لا يحتجون ضد الاوضاع التي تمنعهم من تحقيق ذواتهم، يعانون بدلاً عن ذلك من اعراض عصبية ونفسية لسنواتٍ طويلة. او قد يواصلون العيش الى آخر حياتهم دون أن يدركوا بأنهم قد أضاعوا فرصة السعادة الحقيقية في حياة غنية في انفعالاتها ومثمرة في شيخوختها". مؤكداً هذه المرة لم يكن الفقراء والمحرومين وأبناء المناطق العشوائية فقط وحدهم

الفاعل الاجتماعي في ساحات الاحتجاج رغم ثقل وجودهم وحضورهم، بل أصبحت هذه الساحات تجمع النقيضين ايضاً، فجموع المحبطين واليائسين من الوضع القائم وجدوا أنفسهم هناك بعد أن عجزت الحكومات المتعاقبة في العراق عن تحقيق مطالبهم وفشلت الأحزاب السياسية عن احتوائهم وتبني اصواتهم، يقابلهم جمهور كبير من الحالمين والمتطلعين لغدٍ يعبر عنهم ويرضي ذواتهم. وغالبية هؤلاء من الشباب الذين لم يعرفوا نظاماً سياسياً حكم العراق غير هذا الذي يحتجون ضده ويتحدوه بصدور عارية تتلقى الرصاص. برزت في هذه النسخة من الاحتجاجات مواقف بارزة لنقابات وجمعيات اعطت مواقفها زخماً لساحات الاحتجاج، ومنها الموقف الكبير لنقابة المحامين العراقيين، إذ جاء بيانهم الموقّع باسم السيد ضياء السعدي نقيب المحامين في الخامس من تشرين الأول (اكتوبر) موضحاً لموقف الداعم:

"منذ بداية التظاهرات والاحتجاجات في بغداد والمحافظات وعلى امتداد الأيام الماضية فإن المحامين ومن منطلق الوقوف الى جانب الشعب العراقي في مطالباته الدستورية قد شاركوا في هذه المظاهرات وبشكل واسع إضافة الى اضطلاعهم بالواجبات المهنية والقانونية ازاء المواطنين الذين تعرضوا الى القتل والإصابات الجسمانية، بالعمل على إطلاق سراح الموقوفين والمحجوزين وإقامة الدعاوى المدنية والجزائية ضد الجهات الحكومية التي استخدمت العنف والقوة المفرطة تجاه المتظاهرين السلميين. إن نقابة المحامين تعلن اليوم استمرار

مشاركتها في هذه المظاهرات اصطفافاً ومشاركة لأبناء شعبنا من أجل حماية حقوقهم الأساسية التي كفلها الدستور. كما ان النقابة تجد نفسها ملزمة بالقيام بدورها الوطني بالدفاع عن حقوق الشعب العراقي الضائعة والمهدورة والمنتهكة عبر الحكومات وسياسات تم إنتاجها لم تلتفت لتلك الحقوق على نحو جدي وعلى امتداد أكثر من ستة عشر عاماً مضت مما نتج عنه الكثير من الويلات والمحن والأزمات الإنسانية والحقوقية، وعلى الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة. هذا ونطالب ان تكون مشاركة الزملاء والزميلات المحامين في المظاهرات بارتداء الكسوة السوداء الخاصة بهم عند الترافع أمام المحاكم، لما لهذا الزي من رمزية ودلالة ومعنى وهم بهذا الموقف الرفيع يدافعون عن حقوق الشعب العراقي كافة. ان عدم الالتفات الى الأوضاع الحالية السائدة في العراق ومن دون تقديم الحلول والمعالجات للعديد من الأزمات التي حلت بشعبنا العراقي، مع استمرار التظاهرات والتجمعات المتصاعدة وعلى امتداد الساحات العراقية من شأنه ان يؤدي الى افساح المجال للتدخل الأجنبي الدولي والإقليمي ويهدد وبصورة فعلية وحدته وسيادته واستقلاله، وهذا ما يقتضي من نقابة المحامين اعتماد الحلول الدستورية وبما يؤمن مطالب الشعب العراقي وحقه في معالجة أزماته، على ضوء الدستور النافذ"[1].

[1] البيان متاح على موقع النقابة:
https://lawyers.gov.iq/archives/?pid=190

بعدها بأيام وخلال الموجة الثانية من الاحتجاج جاء موقف نقابة المعلمين العراقيين (الفرع الرئيس) والموقّع باسم مجلسها المركزي في 28 تشرين الأول (أكتوبر) 2019 واضحاً هو الآخر، وحمل العديد من الرسائل التي تشير الى اننا بمواجهة نوع جديد من الاحتجاج، إذ تضمن:

"لا يخفى عليكم جسامة الاحداث الجارية في بلدنا العزيز العراق، وما يتصاعد على سطح المشهد من احتجاجات ومظاهرات مطالبة بإصلاح الوضع السياسي والخدمي وكافة مفاصل الحياة الاخرى. ان جماهير المعلمين جزء لا يتجزأ من ابناء شعبنا العظيم بل هم حملة مشاعل التنوير. ليس للمعلم سوى ان يكون نبراساً فلا يليق به الحياد ابداً يوم يحتاج الوطن الى موقف. ان نقابتكم نقابة المعلمين العراقيين لا يمكنها الا ان تتضامن مع مطالب شعبنا الكريم، وقد حثت شريحة المعلمين على التفاعل والمشاركة في الاحتجاجات مع مراعاة الحالة السلمية والابتعاد عن مظاهر العنف واحترام أبناء القوات الأمنية لأنهم اخواننا الامناء على حماية المظاهرات الشريفة، كما نؤكد على ضرورة المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة. لأجل هذا كله دعت نقابتكم الى عقد مجلسها المركزي في بغداد في 28-10-2019 وقررت اعلان الاضراب العام في المدارس كافة ولمدة اربعة أيام اعتباراً من يوم الاثنين 28- 10 ولغاية يوم الخميس 31-10 ودعوة الملاكات التعليمية والتدريسية للمشاركة الفاعلة في التظاهرات السلمية[1].

[1] البيان نُشر في موقع نقابة المعلمين العراقيين

لقد ضمّنت نقابة المعلمين في بيانها جملةً من المطالب التي قالت انها مطالب مشروعة لأبناء شعبنا، منها الكشف عن الجناة الذين تسببوا بسفك دم المتظاهرين السلميين والقوات الأمنية، واستقالة الحكومة بعد فشلها بتحقيق مطالب المتظاهرين، والشروع الفوري بتعديل الدستور وقانون الانتخابات بما يؤمن الغاء مبدأ المحاصصة الحزبية والطائفية، وكشف ملفات الفساد، وضمان استقلالية القضاء العراقي، والغاء مجالس المحافظات والاقضية والنواحي، وحصر السلاح بيد الدولة.

اعتقد إنها المرة الأولى والأوضح التي يخرج فيها الاحتجاج فيها من خانة النخبوية والقطاعية ليشمل نسبة كبيرة جداً من المجتمع العراقي بمختلف التوجهات الأيديولوجيات المختلفة، وغاب هذه المرة "المحرّك" الرئيس عن لحظة انطلاقها. ويبدو إن – أو هكذا أعتقد - خيبة الأمل المتكررة لدى المحتجين قد أوصلهم الى "لحظة تشرين". إن أبرز ما أنتجته احتجاجات تشرين هو تكذيب الصورة النمطية التي أريد لها أن تكون الصورة الواحدة عن حقيقة الصراع الدائر في العراق، في احتجاجات تشرين ارتفع صوت الناس عالياً لإثبات إن ما يبحث الناس هو العيش الآمن واللائق، وهذا لا يتحقق ما لم يستعيد هؤلاء دورهم ومكانتهم في المجال العام، هذا الأخير الذي جرى احتكاره منذ 2003 لأسماء وشخصيات ادعت إنها الممثل الحقيقي لمكوّنات هذا الشعب.

فضلاً عن المواقف شبه الرسمية التي مثلتها فئات مثل النقابات ومنظمات المجتمع المدني (NGOs)، تجدر الإشارة الى الدور المهم والجديد الذي طرأ على الاحتجاجات هذه المرة، وهو مشاركة الطلاب بقمصانهم البيضاء، حيث كانت ايذاناً لهم ببدء فصل جديد بعد غيابهم الطويل عن ساحة التأثير السياسي. كشفت احتجاجات تشرين عدد غير قليل من الأمور منها قدرة النساء على اقتحام المجال العام الذي بقى طويلاً مجالاً ابوياً (ذكورياً) والاسهام فيه.

لا يمكن الحديث عن المشاركين في الاحتجاج الكبير من حيث الفئات والشرائح المختلفة دون المرور والتذكير بالدور الذي أدته العوائل البغدادية وموقفها المتحدي عبر خروجها في كل مرة وبأعداد كبيرة كاسرة قرارات حظر التجوال وتذهب نحو ساحة التحرير مناصرةً للمحتجين السلميين. كذلك الحملات التي انطلقت بجمع التبرعات وتقديمها لساحات الاحتجاج لتوفير مستلزمات البقاء، وحملات رفع العلم العراقي على السيارات الشخصية والدور.

4. أبرز المطالب.

مثلت احتجاجات تشرين بصورة جلية نقطة الانطلاق من الخاص الى العام، من المناطقي "المحدود" الى الوطني الشامل، من الشعارات القطاعية الفئوية الى القضايا الوطنية العامة. فشعاري "نازل آخذ حقي" و "نريد وطن" مثلت أبرز المطالب التي كانت تضج بهما الساحات على طول الرقعة الاحتجاجية. تتضمن هذه الشعارات العامة بشكل لا يقبل الشك

جميع المطالب التي كانت ترفع هنا وهناك، سواء في سواءً في احتجاجات تشرين او قبلها من الاحتجاجات التي شهدها العراق. تُشير هذه الشعارات غالباً الى المطالبة بتحسين واقع الخدمات وخاصة قضية الكهرباء والتي يؤمن كثير من العراقيين ان ثمة عراقيل سياسية داخلية وخارجية تقف بوجه عدم حلها، وتوفير السكن اللائق، وتأمين فرص العمل، وحصر السلاح بيد الدولة ومكافحة الفساد المستشري[1] في الدولة العراقية وتعديل قانون الانتخابات بما يوفر مساحة للوجوه الجديدة للعمل من خلاله وحل مجالس المحافظات التي اعتبرها المحتجون حلقات فساد لا داعي لها. واجراء انتخابات مبكرة بقانون عادل ومفوضية انتخابات جديدة.

دلَّ شعار "نريد وطن" إعادة انتاج هوية وطنية تعرّف العراقيين بعيداً عن انتمائهم القومي أو الديني-الطائفي او القبلي حتى، انطلاقاً من أن الهوية الوطنية ليست ترفاً بقدر ما هي حاجة، "حيث يصعب على اي مجموعة بشرية ان تمضي حياتها وتعيش في رقعة جغرافية واحدة وتشترك في تفاصيل الحياة اليومية من دون حد أدنى من الشعور بالانتماء لمثال أو فكرة مشتركة"[2]. تحوّلت هذه المطالب غير الجديدة على الساحة

---

[1] كان العراق وقتذاك يحتل المرتبة 168 من أصل 180 هي الاكثر فساداً حسب تقرير منظمة الشفافية الدولي. للمزيد انظر: الاحتجاجات الشعبية في العراق: التداعيات القريبة والبعيدة، مركز الجزيرة للدراسات، (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019).

[2] فارس كمال نظمي، المحرومون في العراق: هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية، دراسة في سيكولوجية الظلم، سلسلة دراسات فكرية، (جامعة الكوفة، بيروت، 2019) ص 80.

العراقية هذه المرة، وقد يكون العنف سبباً في هذا التحوّل الى ما وصفته نهلة الشهال بأنه "الشعارات المرفوعة ليست مطالباً يمكن للنظام تحقيقها من دون أن ينقلب على نفسه"[1].
تضاعفت هذه المطالب لاحقاً واضيفت لها مطالب أخرى كونها نتيجة من نتائج هذه الحركة الاحتجاجية أو ردة فعل غاضبة على العنف الحكومي غير المبرر، تمحورت هذه المطالب حول ضرورة كشف الجهات التي تقف وراء عمليات قتل المتظاهرين ومحاسبتهم، والمطالبة بتشكيل لجنة وطنية لتعديل الدستور، واسقاط حكومة عادل عبد المهدي، وإعادة النظر بمجمل العملية السياسية في البلاد.

رابعاً: تأثير الاحتجاجات في العملية السياسية

1. تعاطي السلطتين التنفيذية والتشريعية مع مطالب المحتجين:

صرّح السيد عادل عبد المهدي رئيس مجلس الوزراء الاسبق مخاطباً الجميع، محتجين وقوى سياسية عراقية ورأي عام، بأن على القوى السياسية ان تدرك ان المعادلات السياسية السابقة تغيرت، ونحن أمام أزمة نظام، لم تدركها القوى لكن أدركها الشعب. مع ذلك، فإن هذا الاعتراف/التصريح لم يستمع له أحد، حتى السيد عبد المهدي نفسه، فبعد توصيفه هذا لمجريات الأمور وتطوراتها السريعة في العراق، وخلال الموجة الثانية (25 تشرين الأول/أكتوبر 2019) من الاحتجاجات، قدم

[1] يُنظر: نهلة الشهال، كيف يمكن تحقيق التغيير، موقع السفير العربي، (27 تموز / يوليو 2019).

ما أسماه الحزمة الاصلاحية الأولى التي بقيت حبر على ورق وصنفها الى خطوات تعمل حكومته على تنفيذها فوراً، إذ جاء في كلمة متلفزة له: "تعديلات وزارية ستجري خلال الاسبوع القادم وستكون بعيدة عن مفاهيم المحاصصة وتركز على الكفاءات واستقلالية الوزراء وسيجري التركيز فيها على الحضور المتزايد للمرأة والشباب"، وأكد على "دعم حكومته لتشكيل مجلس القضاء الاعلى- المحكمة المركزية لمحاكمة المفسدين وهذا سيوفر أداة مهمة لم تكن بيد الحكومة السابقة وسيمكنها من الاسراع بمحاكمة الفاسدين علناً وأمام انظار الرأي العام مهما كانت مواقعهم ورتبهم، وتقليص رواتب المسؤولين حتى الدرجة الرابعة من الرئاسات والوزراء واعضاء مجلس النواب والدرجات الخاصة والوكلاء، وتخصيص الأموال المستحصلة من تقليص الرواتب إضافة الى مساهمة الدولة لتأسيس صندوق رعاية اجتماعية يضمن ان لا يبقى عراقي تحت خط الفقر..."[1].

أما الخطوات التي أعلن بأن حكومته سيعملون عليها في الأسابيع القادمة فهي:

"سيعيد مجلس الوزراء ارسال مقترحه بتعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات وان يشمل ذلك الانتخابات النيابية بما يضمن العدالة لجميع المواطنين بالترشيح وفرص متساوية بالفوز، والتطبيق الفوري لقانون الأحزاب روحاً ونصاً وسيمنع أن تكون للمجاميع المسلحة أحزاب تمثلها وسيضعها بين خيارين

---

[1] الكلمة المتلفزة للسيد عبد المهدي:
https://www.youtube.com/watch?v=uWuPDuJl1LE

أما أن تلقي المجاميع التي تشكلت خلال المرحلة الماضية لأسباب مختلفة سلاحها لتتحول بالكامل الى حزب سياسي وفق قانون الاحزاب او ان يتقرر حل نفسها او ان تكون جزءً من القوات الامنية، ويمنع المرتبطون بالمؤسسات الأمنية والعسكرية من تشكيل أحزاب وتحديد مصادر التمويل، وستدرس الحكومة التعديلات الدستورية المطلوبة عبر لجان مختصة في السلطات الثلاث وعبر لجان مختصة تضم مختصين في القانون والعلوم السياسية والقانون الدستوري، لتجاوز العقبات والثغرات التي كشفتها التجربة الماضية لطرحها على الرأي العام والمرجعيات واستفتاء الشعب العراقي عليها بالتزامن مع الانتخابات القادمة"[1].

بقيت هذه الخطوات أقرب للحديث السياسي منه الى خطوات عملية قابلة للتطبيق، ولذلك أسبابه الكثيرة، إذ إن ما أعلن عنه السيد عبد المهدي جاء متأخراً حتى بالمقارنة مع عمر حكومته، فضلاً عن أن الأحداث السريعة منذ انطلاق الاحتجاجات والعنف المستخدم فيها – والذي تتحمله الحكومة سواءً أكانت هي من أمرت بفتح النار، أو من خلال عدم قدرتها على إيقافه -، وسقوط الضحايا، كانت قد رفعت سقف المطالب والطموحات دون أن ينتبه أحد من المحتجين الى ما أعلن عنه من "خطوات ترتجي الاصلاح"، فضلاً عن أن الجميع بدأ يدرك حينها أن السيد عبد المهدي لا يملك ما يؤهله من إجراء تحديثات او تحسينات على عمل الحكومة وهو غياب كتلة قوية

[1] المصدر نفسه.

تتبناه في البرلمان ويستطيع من خلالها تدشين خطواته المُعلن عنها. أما في الجانب التشريعي، وبعد أيام من الموجة الاحتجاجية الثانية، عقد مجلس النواب العراقي جلسته العاشرة في الفصل التشريعي الأول من السنة التشريعية الثانية في الدورة الانتخابية الرابعة في 29 تشرين الأول (أكتوبر) 2019، واتخذ المجلس جملة من القرارات جاءت استجابة لمطالب المحتجين، وفيها صوّت مجلس النواب بالموافقة على حل مجالس المحافظات وتخويل المحافظين أو احد نوابهم بإدارة الشؤون المالية والادارية لمجلس المحافظة، بعد طلب تقدم به (192) نائب.

في السياق ذاته، أكد البرلماني العراقي انه سيتولى الاشراف والمراقبة على عمل المحافظين لحين اجراء الانتخابات والتعديلات الدستورية، وأنهى عمل مجالس الاقضية والنواحي في كل الاقضية والنواحي في المحافظات غير المنتظمة في اقليم والمجالس المحلية في بغداد، وصوّت بإلغاء جميع امتيازات ومخصصات الرئاسات الثلاث واعضاء مجلس النواب وكبار المسؤولين من نواب رئيس الوزراء والوزراء ورؤساء الهيئات المستقلة والمستشارين والوكلاء، وأقر المجلس التنفيذ الفوري لإلغاء الجمع بين راتبين والمأخوذة من قوانين العدالة الاجتماعية ولكل شرائح المجتمع ومن ضمنها ما يعرف بـ (سجناء رفحاء)[1].

2. هل ثمة تحولات في المشهد السياسي؟

[1] محضر الجلسة العاشرة لمجلس النواب العراقي في 28 تشرين الأول (أكتوبر) 2019 :
https://archive4.parliament.iq/ar/2019/10/28 /

لا يحاول هذا الجزء من الدراسة استعراض التحوّل في المشهد السياسي للبلاد عموماً، بوصفه انتقالاً من وضع اجتماعي او سياسي او ايديولوجي الى وضع آخر، ولا تناقشه بوصفه تحوّلاً في الهرم السياسي والاجتماعي، إذ إن اختزال مفهوم التحوّل بشقيه الأسلوبي والعملياتي آنفي الذكر، سيضعنا أمام إجابة واحدة مؤقتة وظاهرية، صحيحة مبدئياً، ولكن دفعها الى النهاية والاشتباك معها سيُبين قصورها.

لم يحقق سقوط النظام الديكتاتوري في العراق عام 2003 المعنى الحقيقي للديمقراطية، عن توصيف العراق بوصفه بلداً ديمقراطياً هو توصيف مختزل يرى النظام من زاوية الانتخابات الدورية فقط. نحن نذهب في توصيف النظام العراقي بعد عام 2003 مع الوصف الآتي: "نظاماً هجيناً يجمع بين المؤسسات الدستورية وبعض الممارسات الديمقراطية – مثل الانتخابات - وبين مؤسسات وممارسات سلطوية وغير دستورية، بعبارة ثانية هو من الأنظمة التي لا تتشكل في المجال الرسمي فقط بل جزء كبير من تفاعلاتها وعلاقات القوة فيها يتشكل في المجال غير الرسمي وغير القانوني وغير الدستوري"[1].

نجادل ها هُنا في هذه الدراسة بأن ثمة عملية لإحياء العمل السياسي – التنظيم والأحزاب - قد دشنتها احتجاجات تشرين الأول (أكتوبر) 2019، فمنذ أن بدأ النشاط الاحتجاجي في العراق كان واحد من أهم الشعارات التي ترفع في كل مرة هو شعار "كلا

[1] حارث حسن، الانسداد السياسي ومشكلة ازدواجية السلطة في العراق، ورقة بحثية منشورة عن مركز الامارات للسياسات، 14 نيسان/ أبريل 2022، ص 2

كلا للأحزاب"، وهذا الأمر يمكن رصده في احتجاجات تشرين ايضاً، لكن بعد عام من الاحتجاج، انطلقت مجاميع شبابية من جمهور هذه الاحتجاج الى تأسيس أحزاب خاصة بها. فبعد عقدين من التغيير في العراق، بقت الساحة السياسية العراقية مختزلة بالأحزاب التقليدية من جهة، وتنشط في فترات الانتخابات الدورية ما يطلق عليها "أحزاب انتخابية" سرعان ما تنتهي بنهاية السباق الانتخابي، وهي أحزاب ترتبط مع تلك التقليدية بروابط لا يصعب اكتشافها على المتتبع للمشهد السياسي. إن هذا الواقع الحزبي في عراق ما بعد عام 2003 يعود في جزء منه الى غياب الحياة الحزبية في العراق في فترة ما قبل التغيير، حيث النظام السلطوي/نظام الحزب الواحد الذي حكم العراق لعقود، وهو ما أدى الى نشأة أكثر من جيل لا يعرف شيئاً عن الأحزاب غير "البعث"، الحزب الذي ابتلع الدولة بشكل مؤقت، وبعدها أجهز صدام حسين على الاثنين معاً وأصبح، من ثم، هو الدولة والحزب والقائد.

أدى كل ذلك دوراً في عدم قناعة المجتمع/الجماعات من الانخراط في الحياة الحزبية حتى بعد غياب نظام الحزب الواحد في العراق. وهذا لا يمنع إن إشكاليات كبيرة وكثيرة تعاني منها الأحزاب السياسية العراقية التقليدية، والتي عادت للعمل في الداخل العراقي وأدت دوراً في عدم انخراط المجتمع/ الجماعات الذي نتحدث عنه. ناهيك عن غياب أو قلة الوعي المجتمعي بأهمية الدور الذي تؤديه الأحزاب بوصفها انعكاساً للبناء الاجتماعي، وهذا يفرض عليها أن تعمل على تحويل المطالبات

الخاصة بجماعة من الجماعات الى مطالبات سياسية منظمة، وهي تسهم فعلياً بفرض نوع من الاستقرار المجتمعي طالما استطاعت تقديم مطالب الجماعات وعملت على تحقيقها.

إن التحوّل المهم الذي نحاول أن نناقشه هنا هو قناعة المحتجين هذه المرة بأهمية تشكيل أحزاب سياسية جديدة تعبر عنهم وتنادي بمطالب تتناسب وتطلعاتهم بعيداً عن الأحزاب التقليدية الحاكمة، وهنا لا يمكن القول إن جميع هذه الأحزاب الجديدة بعيدة عن تأثيرات الأحزاب التقليدية في المشهد إن لم تكن بعضها تمثّل واجهات وفعاليات انتخابية للأحزاب التقليدية المهيمنة، لكن لا يعني هذا بأي شكلٍ من الأشكال معاداة فكرة تشكيل أحزاب جديدة من حيث المبدأ. تمثل خطوة مهمة مثل هذه بحد ذاتها نقلة نوعية طال انتظارها بعد أن تم الترويج وعن قصدٍ مفرط لمعاداة الحياة الحزبية والتنظيم الحزبي والترويج بأن الحياة الحزبية ستؤدي إلى سيطرة الحزب الواحد وإعادة نموذج البعث الفاشي إلى الواجهة كما يروّج لهذا الكثير ومنهم من كان يرفع عمداً في ساحات التظاهر شعارات في هذا الجانب[1].

ووفقاً لما تقدم، أصبحنا امام أمرين: الأول هو النظام السياسي ومدى انفتاحه على الأحزاب الناشئة والاصوات المنظّمة بأي طريقة كانت، واستيعابها وفسح المجال أمامها وعدها شريكاً اساسياً يسهم في عملية بناء حياة حزبية/سياسية صحيحة. والأمر الثاني هي الأحزاب الناشئة ومدى اصرارها على الحفاظ

[1] مجموعة مؤلفين، الخارطة السياسية لاحتجاجات تشرين، ط 2، (دار الرواق للنشر والتوزيع، بغداد، 2022)، ص 23.

على مطالبها وجمهورها والدفاع عن مصالحهم، ومحاولة تقديم هوية جديدة غير تلك الهويات المبنية على أساس الدين – الطائفة - القومية.

خامساً: مستقبل العملية السياسية بعد احتجاجات تشرين الأول (أكتوبر) 2019

بدأت احتجاجات تشرين وقد سبقتها موجات احتجاجية كثيرة خلت، وبعيداً عن الشكل الذي انتهت آليه الاحتجاجات الأخيرة وسابقاتها، فإن الخيار السلمي هو ما تميزت به حركة الاحتجاج العراقية، حتى بعض التصرفات الفردية التي تميزت بالعنف كانت مدانة من قبلها، ولم يكن خيارها بالمطلق، رغم القوة التي استخدمت في بعض الأحيان في مواجهتها، ورغم وجود السلاح في عدد غير قليل من البيوت العراقية فإن جزء غير قليل من المحتجين استطاعوا المحافظة على سلميتهم حتى وهم يشاهدون دماء زملائهم يتعرضون للعنف. ووقفوا بشراسة أمام محاولات جرهم إليه. حتى في ظل الأصوات التي كانت تعلو بينهم في لحظات الدم واليأس. وهم بهذا قد دشنوا واقعاً "اللاعنف الغاندي"[1]، بوصفه تخليق مقابلة أخلاقية واضحة: يعري العنف المتأصل في النظام السياسي بأن يكشف عن ان "قوى النظام" حتى في مواجهة المحتجين السلميين لجئت الى العنف عن الوضع القائم.

[1] ديفيد غريبر، مشروع الديمقراطية: التاريخ، الازمة، الحركة، ترجمة: أسامة الغزولي، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت، 2014)، ص 77

أكثر ما يهدد أي نظام سياسي هو أن يتجمّد، ويتقوقع على نفسه، ويبدأ المجتمع الذي يمنحه الشرعية يؤمن بأن نظامه هذا فقد قدرته على إدارة ما انيط به من مسؤولية، وهذا يعني انه قد فارق الحياة ولم يعد هنالك مبرراً لوجوده. والسبب الأبرز للوصول الى لهذه الحال هي القناعة لدى قادة وزعماء هذا النظام وتوهمهم بأن الحالة التي هم عليها اليوم هي الحالة الطبيعية/الثابتة أو يتعاملون معها بوصفها مسلمة من المسلمات. هذا من شأنه أن يدفع بالنظام السياسي القائم نحو الانغلاق، وهذا الأخير بدوره يدفع كلما تقدم به الوقت الى مزيد من عمليات "الاستبعاد" إن صح التعبير، وهي المرحلة الأكثر خطراً وتهديداً لكل الوضع القائم. فالدروس التي قدمتها كثير من التجارب في بلدان مختلفة آتية من النتائج التي تمخضت عن انغلاق الأفق السياسي للأنظمة. بدلا من ذلك، يجب أن يتجه القائمين على إدارة هذا النظام نحو فتح المجال السياسي أمام أكبر عدد ممكن من الجماعات والتنظيمات للوصول الى ما يمكن عدّه "تحريراً للمجال العام" وعدم احتكاره من قبل قلة قليلة، ونقصد بذلك العمل الحقيقي من أجل الوصول الى الهدف المتمثل بالانفتاح وهذا يتطلب في المقام الأول قناعة القائمين على هذا النظام وتسهيلهم كل ما يؤدي الى ذلك الهدف.

إن تحقيق ذلك يساعد على بقاء النظام ويعطي مساحة عمل أكبر من أجل ديمومته واصلاحه تدريجياً والوصول به الى بر الأمان دون القفز نحو خيارات من الممكن أن تذهب بالجميع نحو المجهول بحجة الخلاص من الأزمات المتوالية التي يعاني

منها، أو رغبة منه وتطلعاً لبناء نموذج غير النموذج القائم. إن فتح المجال السياسي يعني تنازلاً تقدمه أي طبقة سياسية حاكمة في أي نظام قائم، تنازل يتيح للآخرين المختلفين أن يشاركوا في رسم وبناء التجربة السياسية. هذه العملية من الممكن أن تنهض بها السلطة التشريعية عبر تقديم خدمة غير منظورة بشكل مباشر للنظام السياسي من خلال توفير مساحة تؤمِّن فرصة لصراع المصالح وتقديم التشريعات التي من شأنها أن تعبر عن طموح وتطلع المجتمع/الجماعات، فضلاً عن تمثيلهم. إذ يشكل البرلمان مجالاً مهماً وحيوياً يمكن من خلاله إحداث التغيير الذي يطمح إليه المجتمع، ومن ثم يكون – البرلمان - ضامناً حقيقياً لعدم وصول النظام السياسي لمرحلة الانغلاق على نفسه مما يجعله عصياً أمام محاولات تغييره أو تحديثه أو حتى إعادة تشكيله بالطرق السلمية.

ثمة أمر مهم يرتبط بما كشفته احتجاجات تشرين الأول (أكتوبر) 2019، وهو عدم تمكّن هذا النظام السياسي من إدامة نفسه ووجود زعاماته بغير الطريقة التي تم تشكيله على أساسها، ورفضتها جموع المحتجين، ألا وهو نظام المحاصصة الطائفية، إذ يضمن هذا الأخير للعدد من القادة والزعماء أن يتحدثوا باعتبارهم ممثلين عن هذه الجماعات – الطائفية والقومية والدينية – ويعيدوا انتاج أنفسهم من خلالها، في الوقت الذي اتاحت فيه احتجاجات تشرين فرصة عظيمة لمغادرة هذا النهج، لكن لم يتوّلد جناح في هذه الطبقة السياسية يضطلع بعملية تمرد نخبوي وبأدوات هذا النظام – تمرد سياسي من أعلى- يأخذ

على عاتقه أن يكون بعيداً عن السلطة ومنافعها أو يتنازل عن بعض من تلك المنافع ويتبنى مطالب المنتفضين والمحتجين، بل على العكس تماماً توحدت كل الصفوف في معسكر السلطة حتى تلك التي بدت في لحظة من اللحظات تريد الابتعاد عن أماكن صنع القرار آنذاك، وتم ترتيب كل شيء من جديد لصالح الطبقة السياسية ذاتها.

ثمة آليات توفرت لدى السلطة وساعدتها على ترتيب اوراقها وانتاج نسخة جديدة من نفسها لغاية الآن، مقابل عدم استطاعة الاحتجاج من انتاج مثل تلك الآليات، ولكن ليس في كل مرة تكون المعادلة على هذه الشاكلة. إن عدم اصلاح النظام السياسي بنسخته هذه من الممكن أن ترجع بنا الى نقطة الصفر، وهذه النتيجة غير مدروسة بشكل مفصل الى الآن، ولا أحد يتوقع نهايتها ولمصلحة من ستكون.

سادساً: خُلاصات

في هذا الجزء من الورقة، سنستعرض مجموعة من النقاط يمكن عدّها خلاصات لكل ما تقدم، ومن المهم الإشارة الى أنها مواضيع قائمة، وكل واحدة من هذه النقاط يمكن الوقوف عندها كثيراً وتحليلها بصورة مفصلة:

1. تعمل البرلمانات في النظم السياسية على صعدٍ مختلفة، ففضلاً عن كونها، أو من المفترض أن تكون، المساحة التي تؤمِّن فرصةً لصراع المصالح وتقديم التشريعات التي من شأنها أن تعبر عن طموحات وتطلعات

المجتمع/الجماعات في الرقعة الجغرافية المعينة/الدولة كحدود جغرافية فضلاً عن تمثليهم، فهي من الممكن أن تكون مجالاً يصبح من خلاله إحداث التغيرات التي يطمح لها المجتمع ومن ثم يكون تكون هذه البرلمانات هي الضامن الحقيقي لعدم وصول النظام السياسي لمرحلة الانغلاق على نفسه ويكون عصياً أمام محاولات تغيره أو تحديثه أو حتى إعادة تشكيله من جديد. يشترك البرلمان بمهمته هذه مع الانتخابات الدورية التي يعمل من خلالها النظام السياسي بوصفها وسيلة وأداة للتغيير ولا جدوى من وجودها بغير هذه الصورة. وتعطيل البرلمانات وايقاف مهمتها هذه، سيدفع الى غياب قناعة المجتمعات بإمكانية حدوث التغيير المنشود من خلال ممثلين تلك المجتمعات، وحينها تزداد فرصة البحث عن البدائل، وهذه الأخيرة لن تكون صحيحة أو مقبولة أو سلمية في كل الأحوال.

2. يتميز النظام السياسي في العراق بكثير من السمات الواضحة التي رافقته منذ عام 2003 ولغاية الآن، ومن البديهي ان كل الأنظمة السياسية وخصوصاً في الحالات الشبيهة بحالتنا هذه أن تشهد بعض التجاذبات والاصطفافات قبل وبعد كل انتخابات دورية، وفي اللحظات المفصلية الحادة، إلا أن الميزة في العراق هو استمرارها غير المبرر، واستمرارية هذه التجاذبات التي تصل في بعض الأحيان بتأثيراتها على الشارع اجتماعياً

واقتصادياً وحتى أمنياً ساعدت في جعل هذا النظام غير مستقر على الدوام. واحدة من ملامح الصراع السياسي في العراق هو لا أحد يريد أن يكون خارج السلطة التنفيذية، ليس طمعاً بما تقدمه هذه الأخيرة من امتيازات فقط، بل خشيةً مما يعنيه غيابهم عنها، هذا العرف "التوافقي" الذي تم العمل به في العراق منذ انطلاق نظامه بعد عام 2003 ساعد ويساعد على انتاج حكومات غير قادرة على فعل شيء، وهذا أدى الى أن يكون الجميع في السلطة، وفي لحظة حساسة يتخلى الجميع عنها. الكفاح على الحضور "التمثيلي" للجميع غيّب فكرة المعارضة، وقاد الى غياب أي صوت مراقب أو داعي لإجراء تحسينات أو تقويمات لأخطاء النظام والنخبة المسؤولة عنه.

3. نعتقد بأن احتجاجات تشرين قد أضافت الكثير وغيرت ملمح مهم في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، حيث وللمرة الأولى يخرج الاحتجاج العراقي من خانة النخبوية و"القطاعية" ليشمل نسبة كبيرة جداً من المجتمع العراقي بمختلف التوجهات والانتماءات وغاب هذه المرة "المحرّك" الرئيس عن لحظة انطلاقها على أقل تقدير. ويبدو إن – أو هكذا نعتقد - إن خيبة الأمل المتكررة لدى المحتجين قد أوصل بهم لحظة اندلاع احتجاجات تشرين وما بعدها إلى التفكير كثيراً لإيجاد الممثل السياسي أو الإطار لهذا الحراك، وانطلاقاً من هذا

الجانب جاءت إضافة تشرين الثانية والمهمة وهي إعادة الاعتبار للعمل الحزبي التنظيمي الذي للأسف شوهته الأحزاب السياسية الماسكة بالسلطة والتي كان لها الدور الأبرز بقيادة التجربة التي كان من المؤمل أن تكون ديمقراطية بعد 2003. إن من أبرز ما أنتجته تشرين هو تغيير الصورة النمطية التي أريد لها أن تكون هي الصورة الواحدة عن حقيقة الصراع الدائر في العراق، في تشرين ارتفع صوت الناس عالياً لإثبات إن ما يبحث الناس هو العيش الآمن واللائق، وهذا لا يتحقق ما لم يستعيد هؤلاء دورهم ومكانتهم في المجال العام، هذا الأخير الذي جرى احتكاره منذ 2003 لأسماء وشخصيات أدعت إنها الممثل الحقيقي للمجتمع العراقي بعد تقسيمه الى مكونات.

مركز الرافدين للحوار :(R.C.D)

مركز فكريٌّ مستقلٌّ (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون التعليمية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأدائها، ويمثل المركز فضاءً حُرًّا للحوار يتسم بالموضوعية والحياد، ويوظّف مخرجاته لمساعدة صُنَّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

هيكلية المركز

يتكون مركز الرافدين للحوار RCD من هيكلية إدارية متشكّلة وفقاً لنظامه الداخلي تتضمن: مجلس الإدارة الذي يتكون من السيد المؤسِّس زيد الطالقاني بوصفه رئيساً للمجلس وثمانية أعضاء، ومدير تنفيذي ونائبه، وهيأة مستشارين، وعدد من الأقسام العلمية والإدارية هي: قسم البحث والتطوير، وقسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية، وقسم المراسم والعلاقات العامة، إلى جانب مستشار الشؤون الثقافية والتعاون الدولي.

يُعنى المركز بعدة قضايا محلياً وإقليميا وعالمياً يُعالجها عبر إصداراته المتنوعة من خلال المجالات الآتية:

1. العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
2. الاقتصاد والتنمية.
3. الاجتماع.
4. الشؤون الفكرية ومعالجة الظواهر الاجتماعية.
5. الشؤون الاستراتيجية والعسكرية.
6. التكنولوجيا والأمن السيبراني.
7. القضايا الدستورية والاجتماعية والقانونية.

8.الجغرافيا.
9.الدولة والمجتمع.
10.البيئة والتغيّر المناخي.
11.الذكاء الاصطناعي والتحولات الرقمية.

صلات المركز البحثية والعلمية محلياً وإقليمياً ودولياً

بوصفه مركزاً بحثياً يعمل على تعزيز الحوار مع الآخر، يحرص مركز الرافدين للحوار على مد جسور التعاون المعرفي والبحثي عبر عقد صلات مع مراكز ومؤسسات بحثية عربية وأجنبية حول العالم وذلك من خلال اتفاقيات تعاون مبرمة مع مؤسسات ومراكز على درجة من الأهمية على الصعيد العراقي والعربي والإقليمي والعالمي، منها "معهد الخدمة الخارجية" التابع لوزارة الخارجية العراقية، و"مركز الدراسات المصرفية" التابع للبنك المركزي العراقي، و"جامعة صلاح الدين في أربيل"، و"مجموعة الأزمات الدولية (ICG)"(بلجيكا)، و"المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة"(GIWEH) (سويسرا)، و"المعهد الفرنسي- للأبحاث وتحليل السياسة الدولية"(CFRP)، "معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة"(CICIR)، و"مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية"، و"مركز الشؤون الدولية الروسي"(RIAC)، "معهد السياسة والحكم" (GPTT) (إيران)، و"المعهد العربي للديمقراطية" (تونس)، و"مركز أفغانستان والشرق الأوسط وإفريقيا (CAMEA) في معهد الدراسات الاستراتيجية(ISSI)، إسلام أباد (باكستان)، وغيرها من المؤسسات المهمة.

استطاع مركز الرافدين للحوار RCD أن يكون رائداً في عقد المتلقيات وذلك عبر ملتقاه السنوي الأكبر (مُلتقى الرافدين) وهو ملتقى دولي يعقده المركز سنوياً في العاصمة بغداد، يناقش أبرز المواضيع والمستجدات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، ويوفر فضاءً حُراً لمناقشة الآراء في المجالات التي يُعقد على أساسها بين النخب على

الصـــعيد المحلي والدولي وعلى درجة عالية من الأهمية، ويُســـخّر مخرجاته لصالح بناء الدولة ومؤسساتها وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش على المستويات كافة.

يتمتع المركز بدعم وتمويل من المؤســـســـات الراعية له عبر اتفاقات علنية ووفقاً للضوابط والقوانين العراقية النافذة، ويحرص على الإعلان عن مصادر هذا الدعم والتمويل بشفافية ووضوح. ويتمثّل هذا الدعم لنشـاطات المركز بإسـهامات الهيأة الإدارية (مجلس الإدارة) والتبرعات والمنح والهبات والهدايا غير المشروطة الداخلية والخارجية، فضلاً عن المنح المالية من المنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة العراقية والدولية، والهيئات الإنســـانية والتنموية والشـركات الخاصة مثل (البنك المركزي العراقي (CBI)، وزارة النفط العراقية، هيأة الاعلام والاتصـــالات، بعثة الاتحاد الأوروبي، شركة بريتش بتروليوم (BP)، المصـــــــرف العراقي للتجارة (TBI)، المجلس الاقتصـــادي العراقي(IEC)، شركة وادي الخير للاســـتثمارات الزراعية، مصرف الثقة الدولي، ، شركة النافذة لخدمات الانترنت وتكنولوجيا المعلومات، مجلس الأعمال العراقي، شركة وجه القمر للاســـتثمارات والمقاولات، شركة مدينة المعالي للاستثمارات والمقاولات، منصة تعليم).

كما يتمتع المركز بدعم من مؤســـســـات عراقية رصـــينة مجازة قانوناً، أبرزها "الوطني من إيرثلنك" التي تعد الشـــركة الأولى والرائدة في العراق المتخصـــصـــة في مجال تقنية الألياف الضـــوئية (FTTH) وأكبر مجهز لخدمات الإنترنت في العراق، وشركة "آسياسيل" (AsiaCell) أول شركة اتصـــالات في العراق والمزود الرئيسي لـ لخدمات الاتصـــالات النقالة والإنترنت عالية الجودة، وتملك قاعدة مشـــتركين وصـــلت إلى 19.7 مليون مشترك. و"مصرف العالم الإسلامي" أحد أهم المصارف العراقية في مجال التنمية الاقتصادية وهو شركة مساهمة خاصة أسسها نخبة من رجال الأعمال المعروفين محلياً وإقليمياً.

مركز الرافدين للحوار RCD

مركز الرافدين للحوار RCD

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent

alrafidaincenter.com
alrafidaincent
alrafidaincent

info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
النجف الاشـرف - حي الحـوراء - امتداد شارع الاسكـان
العاصمة بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية

احتجاجات تشرين الأول (أكتوبر) 2019
وملامح العملية السياسية في العراق

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق – النجف الاشرف – حي الحوراء – امتداد شارع الاسكان
جمهورية العراق – بغداد – الجادرية – تقاطع ساحة الحرية
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب.252